

## اتِّخَاذُ اللَّاجِئِينَ قَرَارَ العَوْدَةِ

كلووي سيدي

تؤثّر عوامل متنوّعة في القرارات التي يتّخذها اللاجئون فيقرّرون فيها العودة إلى مساقط رؤوسهم، إلا أنّ بعضها غير مُعبرٍ عن الرأْي المتعارف بين الناس.

### العوامل الاجتماعية الاقتصادية

يسير إلى جانب الأمن الجسماني جزءٌ ثانٍ من الرأْي المتعارف بين الناس، يوجب أنّ للأحوال الاجتماعية الاقتصادية في كل من البلاد المضيفة والبلاد الأصلية، دورٌ ذو شأنٍ في اتِّخَاذِ اللاجئِينَ قَرَارَ العودة. والظاهر أنّ نتائج الدراسة تؤيّد هذا. إذ كشف التحليل الكميّ أنّ بين نسبة حالات العودة وبين متوسط العمر المتوقع ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف، ارتباطٌ عكسيّ، مُشيّرةً بذلك إلى أنه كلما زاد العمر المتوقع والناتج المحلي الإجمالي نقص احتمال حالات عودة اللاجئِينَ، والعكس صحيح.

مبدأ الطوعيّة ركبٌ من أركان العودة. وتفسّر الطوعيّة أحياناً تفسيراً ضيقاً فيقال إنها تعنى الموافقة، لكنّ في الواقع، هي درجة من الاستقلال عند اتِّخَاذِ القرار، وتعبير آخر: هي قدرة اللاجئ على اختيار وقت العودة أو العودة وعدمها، من غير حرج. على أنّ فهم حقيقة ما يؤثّر في قرار اللاجئِينَ قليلٌ. فجمعتُ بيانات أولية من ٣٩٣ لاجئاً من العراق وكولومبيا وميانمار، ثمّ أكملت ذلك بتحليل كمي لحالات عودة في العالم كله بين عام ١٩٩٥ وعام ٢٠١٥، ويتيح كل هذا النظر في ما يحمل اللاجئِينَ على أن يقرّروا العودة وعدمها إلى بلادهم الأصلية.<sup>١</sup>

### الأمن

ومع ذلك، قد تختلف تجارب اللاجئِينَ الحيّاتية اختلافاً بعيداً عن المتوسطات الوطنية لحسن الحال الاجتماعية الاقتصادية، ويمكن أن تقع حالات العودة من البلاد المضيفة، التي فيها مستويات المعيشة أعلى من التي في غيرها، إذا ما جعل اللاجئُونَ في الهامش، وأبعدوا عن المجتمع الذي يضيفهم، وتُركوا غير مستطيعين العمل، يواجههم مستقبل غير موثوق به، بسبب الإجراءات الطويلة المدّة التي في تحديد صفة اللاجئ. وفي من استطلع من العائدين، من كان يؤسّ ظروفهم المعيشية في البلد الذي يضيفهم أشجع الدوافع إلى عودتهم (وهم ٤٠٣٠،٤).

تكاد تُجمّع المؤلّفات اليوم على أنّ الأمن في البلاد الأصلية هو شرط قبلي لعودة اللاجئِينَ، ثم إن دور الأمن واضح في المناقشات التي تدور حول حالات العودة إلى سورية خاصّة. ويدل تحليل كميّ لحالات عودة اللاجئِينَ بين عام ١٩٩٥ وعام ٢٠١٥ دلالة تحتاج إلى مزيد تأكيد على أنّ الوفيات التي لها صلة بالنزاع في البلاد الأصلية ربما يكون بينها وبين نسبة حالات العودة إلى تلك البلاد ارتباط عكسيّ؛ أي كلما زادت الوفيات نقصت حالات العودة، والعكس صحيح. وما يُبيّن هذه النزعة، أنّ أكثر اللاجئِينَ الذين يرغبون في العودة إلى بلادهم الأصلية يقولون إنهم لن يفعلوا ذلك إلا عند تحقّق السلام. ومع ذلك، صحيح أنّ الأمن في الغالب يُمكن العودة، لكنّ هذا لا يعني بالضرورة أنّه حامل عليها، فبين الناس الذي استطلعوا، لم يذكر إلا ١٦,٥٪ من اللاجئِينَ العائدين ١٩,٦٪ من اللاجئِينَ الراغبين في العودة إلى بلادهم الأصلية، أنّ التحسينات الأمنية هي السبب الرئيس للعودة.

ثم إنّ حالات العودة إلى العراق، على حسب أقوال قادة من المجتمع المحلي في الأردن، إنما الدافع إليها في الغالب تقصّ الفرص المدّة للدخل في الأردن. لكنّ اللاجئِينَ العراقيين العائدين من المخيمات في سوريا خصّوا بالذكر ظروف استضافة شديدة الصعوبة. إذ قال دلّساد، وهو لاجئٌ عائدٌ عراقيّ: "عشنا في سجن، لا في مخيم. ولقد عوملنا معاملة، هي إلى معاملة الحيوانات أقرب...". وكان لموظفي المنظمات غير الحكومية في سورية ملاحظات مماثلة، إذ قيل: "لا شك أنّ الناس يعودون لأنهم راغبون في العودة إلى ديارهم، لكنهم يعودون أيضاً لأنهم غير راضين عن الخدمات، ولعل أكثر من ذلك أهمية، أنهم يعودون لأنهم في الواقع في حكم السجناء داخل المخيمات هنا".

الظاهر أنّ الرغبة في العودة مرتبطة بثقة اللاجئِينَ بقوات الأمن في بلادهم الأصلي. إذ ٦٧,٩٪ من اللاجئِينَ الذين يرغبون عن العودة، لا يثقون بقوات الأمن، يُضاف إليهم ٢٠,٦٪ يشعرون شديداً أنهم مهدّدون، والذي يُبيّن هذا أنّ ٥٣,٩٪ فقط من اللاجئِينَ الراغبين في العودة عديموا الثقة، ولم يذكر أحدٌ أنه يشعر بالتهديد.

## التعلُّق وجمْعُ الشمل

هذا، على أنَّ حالات العودة الناجمة عن الشدَّة التي تُلقِيها على كواهل اللاجئين الحاجاتُ التي لم تُعالج، من المحتمل أن تكون غير مستدامة. فإن كان اللاجئين يعودون إلى بلدهم الأصلي على الرغم من الهموم الأمنية، لأنهم غير قادرين على إعالة أنفسهم في البلاد المضيفة، فهناك احتمال مرجوح، هو أن يجد اللاجئين العائدون أنفسهم وقد زيد على شدة تهجيرهم شدةً. فينبغي للدول المضيفة أن تضمن حصول اللاجئين على ما يكفيهم من سُبل المعاش والعون، لمنع حالات العودة السابقة أو أنها من الإسهام في حلقات التهجير المفرغة. ولعلَّ بعض الدول المضيفة تعتقد أن لها مصلحة في الحثَّ على العودة السريعة، ولكن إن أدت حالات العودة السابقة أو أنها إلى مزيد تهجير، فليست إذاً هي الحل.

أخيراً، يُحتاجُ إلى مزيد اعتراف بدور العوامل غير المادية، ومنها التعلُّق بالناس والمكان. ففي فهم التعقيد الذي عليه اتِّخاذ القرار تصبِّحُ لقدرة أصحاب المصلحة المعنيين على التخطيط للعودة، ودعم اللاجئين والعائدين، وحماية الطوعية.

كلوي سيدني [chloe.sydney@idmc.ch](mailto:chloe.sydney@idmc.ch)

مركز رصد النزوح الداخلي

[www.internal-displacement.org](http://www.internal-displacement.org)

يفترض الرأي المتعارف بين الناس أنَّ المرء يرى في أمّاط العودة صورة الأمن وحسن الحال الاجتماعية الاقتصادية في البلاد المضيفة والبلاد الأصلية. لكنَّ تدلُّ الدلائل على أنَّ اتِّخاذ اللاجئين قراراتهم قد يكون أيضاً متأثراً بتعلُّقهم ببلادهم الأصلية، ولو وقف في وجههم التحديات الاجتماعية الاقتصادية وانعدام الأمن المستمر. ففي عقِب اتفاق السلام في أنغولا عام ٢٠٠٢، وقعت حالات عودة طوعية جدَّ سريعة. وقد رأى المجتمع الدولي أنَّ حالات العودة تلك سابقة أو أنها. وجاء على لسان أحد الأنغوليين العائدين: "وُضحت لنا المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ليس هناك قوت ولا منازل ولا مدارس، وأخبرتنا أن سيكون هناك من الألام الكثير. لكننا أردنا العودة إلى بلادنا لأنها بلادنا، ولو لم يكن لنا فيها منازل ولا قوت ولا مدارس".<sup>٢</sup>

وكان ذكر مَنْ استُطِيعَ من العراقيين والكولومبيين والبورميين أن اشتياقهم إلى ديارهم هو الدافع الرئيس إلى عودتهم، وكان من العائدين منهم ٢٢٨,٧٪ ومن الراغبين في العودة ٢٣,٢٪. ثم من دوافع العودة، إلى جانب التعلُّق بالبلد، جمَّع شمل الأسرة. فكان أشبَع الدوافع التي ذكرها اللاجئين الراغبون في العودة إلى بلدهم الأصلي هو جمَّع شملهم وشمل أسرهم وأصدقائهم (وهم ٣٣,٩٪).

## الأثار التي تتركها السياسة والممارسة

يُركِّزُ همَّ معظم المناقشات التي تدور حول حالات عودة اللاجئين، في أهمية إعادة الأمن في البلاد الأصلية. وإنَّ هذا في الغالب شرط قبلي للعودة، لكنَّ التحسينات الأمنية لا تؤدي من ذات نفسها إلى وقوع حالات العودة. ولا ينبغي أن يتوقع المجتمع الدولي أن ما يُنجَزُ من إنجازات بارزة في الطريق إلى السلام والأمن، ينشأ عنه حالات عودة واسع نطاقها، بل ينبغي له التخطيط لأن يستمرَّ في دعم اللاجئين الذين في خارج بلادهم وإعانتهم.

وإنَّ في حالة ميانمار مثلاً ينطبق على الذي نحن بصده. فعقب اتفاق وقف إطلاق النار الشامل البلد كله، وفوز الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في الانتخابات عام ٢٠١٥، افتُرِضَ كثيراً أنَّ اللاجئين في الحدود التايلاندية الميانمارية سيعودون إلى بلدهم الأصلي.<sup>٣</sup> فأدَّى هذا الافتراض إلى إنقاص الجهات المانحة الدولية الدعم، ومن ثمَّ تقليل الحصص الغذائية. ومع ذلك، فمن الوجهة العملية، ليس عند اللاجئين إلا ثقة قليلة بعملية السلام، وسبَّح حالات العودة بطيء.

١. جمع مركز رصد النزوح الداخلي كل البيانات الأولية. تقرير ميانمار قريب الصدور. أما التقارير في أمر العراق وكولومبيا فانظرها في:

[bit.ly/IDMC-Sydney-Iraq-2018](http://bit.ly/IDMC-Sydney-Iraq-2018)

[bit.ly/IDMC-Sydney-Columbia-2019](http://bit.ly/IDMC-Sydney-Columbia-2019)

٢. Harald N, Christiansen A and Zetter R (2015) *Sustainable Refugee*

*Return: Triggers, constraints, and lessons on addressing the development challenges of forced displacement, Global Program on Forced Displacement*, p70-74.

(عودة اللاجئين المستدامة: البواعث والقيود ودرس يُعلَّم منها التصدي لتحديات

التهجير القسري الإجمالية) 2015-WorldBank-RefugeeReturn

٣. انظر: مقالة ياكوا هاسغاوا في هذا العدد، وعنوانها أعلى العَوْدَةُ مَقْسُورُونَ؟ عَوْدَةُ

اللاجئين الميسرة إلى ميانمار.



## هل يمكن أن تدعم نشرة الهجرة القسرية طلباً لك للتمويل؟

نشرة الهجرة القسرية هي جزءٌ من عدَّة طلبات تمويل ناجحة في مجالي البرامج والبحوث، واشتراتها هذا عاد على كل الشركاء بالرفع.

فإن كنت تحضُر طلب تمويل خارجي، فانظر في إدراج نشرة الهجرة القسرية في مقترحك (وميزانيتك)، إذ في ذلك توسيع في الانتشار والأثر للتعليم والنتائج.

يرجى الاتصال بالمحررين من طريق البريد الإلكتروني [fmr@qeh.ox.ac.uk](mailto:fmr@qeh.ox.ac.uk) لمناقشة الخيارات.